الفصل الرابع

حادث الأقصر

لم يكن حادث الأقصر الذى راح ضحيته نحو ٥٨ سائحًا أجنبيًّا و١٢ مصريًّا بينهم المنفذون الستة، أول هجوم يستهدف السائحين فى مصر، وبالطبع ليس أول هجوم يستهدف رجال الأمن، فالحوادث لاتنقطع من عنف وعنف مضاد بين الأمن والجماعات الإسلامية فى مصر منذ أكثر من خمس سنوات، إلا أن عدد السائحين فى حادث نوفمبر ١٩٩٧ كان غير مسبوق، ومن ثمّ كانت تغطية وسائل الإعلام العالمية للحادث غير مسبوقة، ولم تتوان فى نقل شهادات شهود العيان من السائحين، الذين تحدثوا عن الخلل الأمنى والتراخى فى الاستجابة لحادث طارئ والارتباك فى الأجهزة المعنية.

وهكذا تضاعف الانفعال فى رد الفعل الرسمى، ومن ثمّ الشعبى على الحادث، وسارعت وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية فى مصر إلى البدء فى حملة تتسم فى معظمها بالخطابة والإنشاء، وتردد فى الأغلب انفعالات السلطات وتزيد عليها أحيانًا. . ومن متابعة ما نشر ولا يزال حتى الآن، نجد أن كل التناول يشوبه الانفعال، إما مسايرة لغضب شعبى مما جرى فى بلد يتسم أهله بالطيبة والمسالمة، وإما ممالأة للسلطة بالمزايدة فى ترديد خطابها. ومنذ عام ١٩٩٤م والإعلام فى مصر، وتصريحات بعض المسئولين ـ خاصة الأمنيين ـ فى أعقاب كل حادث تطالب الدول التى يلجأ إليها إسلاميون بتسليمهم أو طردهم. . إلا أن رد الفعل بعد حادث الأقصر كان غير مسبوق؛ حيث جاءه الاتهام صريحًا

ومباشرًا، موجهًا بصفة خاصة إلى بريطانيا.. وعلى الرغم من ذلك لم يلق الأمر استجابة ملموسة من المسئولين البريطانيين، سوى النفى الرسمى الذى صدر عن الخارجية البريطانية بعد حادث الأقصر، مؤكدًا على «أن بريطانيا ملتزمة باتخاذ الإجراءات اللازمة ضد أى شخص يستغل وجوده فى بريطانيا كقاعدة لنشاط إرهابى».

ويذكر أن فى بريطانيا قانونًا لمكافحة الإرهاب، يحكم مثل هذه الإجراءات وأجهزة الأمن والاستخبارات البريطانية ناشطة بشكل مكثف فى هذا المجال، ويعرف كل من أقام فى بريطانيا فترة أن مراقبة الهواتف الشخصية فيها أمر روتينى تمامًا، ربما يفوق ما يحدث فى أكثر الدول شمولية.. وفى بريطانيا ينظر كل طلب باللجوء السياسى على حدة ولفترة طويلة، ويستند القرار النهائى بشأنه إلى بنود ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بوضع اللاجئين، الصادر عام ١٩٥١م، والبروتوكول الذى ألحق بالميثاق عام ١٩٦٧م، وحتى من يوصف بأنه إرهابى، لا يمكن إعادته إلى بلاده بسهولة، طبقًا للمادة الثالثة من الميثاق الأوروبى لحقوق الإنسان ـ والذى سيصبح جزءًا من القانون البريطانى قريبًا. وإذا كان وزير الداخلية البريطانى قد أعلن منذ فترة أنه سيجرى بحث المادة فى قانون مكافحة الإرهاب الخاصة باستخدام الأراضى البريطانية منطلقًا لأعمال إرهابية فى الخارج، فإن المتوقع أن يتضرر من تعديل هذه المادة بشكل مشدد حزب العمال الكردستانى التركى، المحظور فى معظم دول أوروبا، ومسموح له بالنشاط فى بريطانيا.

ولعل مسألة سيادة القانون فى بريطانيا هى أهم ما يجعل منها هدفًا لطالبى اللجوء، ومعروف دور بريطانيا التاريخى كملاذ للمعارضين حتى من أشد الاتجاهات التى تعارضها بريطانيا، فلم يجد «كارل ماركس» فى نهاية القرن الماضى سوى بريطانيا يعيش فيها، مع عدم قدرة أى بلد آخر على تحمل أفكاره وتوجهاته.

صحيح أن بقية دول أوروبا بها قوانين تتماشى ومواثيق حقوق الإنسان، إلا أن سيادة القانون فى تلك الدول ليست كما هى فى بريطانيا، وربما تتقدم اعتبارات السياسة والمصلحة أحيانًا، ويذكر هنا أن أحد قيادات الجماعة الإسلامية فى دولة كهولندا رفض طلبه باللجوء السياسى، وحتى يعاد النظر فيه طلب منه مغادرة البلاد والعودة إليها مجددًا، كما أن هناك عناصر من الجماعة الإسلامية صدرت بحقهم أحكام فى مصر من محاكم عسكرية، لم يحصلوا بعد على حق اللجوء السياسى فى ألمانيا، على الرغم مما يقدمون من معلومات وقرائن يدرك القضاة الألمان دقتها حول عدم توافر الضمانات القانونية عن محاكمتهم غيابيًّا، ولكن الاعتبارات السياسية تجعلهم يؤجلون النظر فى طلبات اللجوء.. يضاف إلى كل ذلك ما يقوله أحد أعضاء الجماعة الإسلامية فى ألمانيا: «إننا ندرك مدى عداء الغرب للإسلام والمسلمين، وهذا يؤثر بالطبع على موقفهم من قوانينهم، كما أن الحملة الإعلامية المستمرة لتشويه الإسلام والمسلمين، والتى يسهم فيها للأسف مرتكبو أعمال العنف المسلح، تؤثر بلا شك فى بلاد كفرنسا، وألمانيا وغيرها».

وإلى جانب مسألة سيادة القانون فى بريطانيا أساسًا والتى تجعل الكثير يقصدونها، هناك عامل آخر هو أن المسلمين البريطانيين (أكثر من مليون نسمة) يشكلون أكبر ديانة بعد الدين الرسمى للدولة، كما أن بريطانيا قريبة من منطقة الشرق الأوسط تاريخيًّا وجغرافيًّا، وهى لم تعمد إلى طمس الهوية الثقافية لمستعمراتها، كما فعلت فرنسا مثلاً فى محاولاتها فرنسة الجزائر وغيرها، بل كان جل اهتمام بريطانيا هو الاستنزاف الاقتصادى.. ولعل مسألة سيادة القانون فى بريطانيا هى التى تجعل استجابة بريطانيا للمطالبات المصرية غير مرضية، خاصة وأن سمعة المحاكم العسكرية ومحاكم الطوارئ لا تطمئنهم.

يقول د. كمال الهلباوى (الباحث فى العلاقات الدولية، والناطق السابق باسم الإخوان المسلمين فى الغرب والمقيم فى لندن): «ليس من حق أى دولة أو إنسان أو جماعة أن تؤوى إرهابيًّا مطلوبًا بحق وبصدق للعدالة، إنما أعتقد أن بريطانيا

تدرك أن الأمن المصرى لم يكن دقيقًا فى مطالباته، فهى لا تنبنى على أساس قانونى دقيق».. ولعل ذلك هو ما جعل مسئولاً بريطانيًا يلخص الأمر بقوله: «نحن ندرك أن الاتهامات المصرية مقصود بها الداخل وليس الخارج».. ويذكر هنا أن إحدى الصحف البريطانية نشرت ذات مرة موضوعًا، اتهمت فيه الشيخ «راشد الغنوشى» ـ زعيم حركة النهضة الإسلامية المعارضة فى تونس ـ بأنه استغل وجوده فى بريطانيا لتشجيع أعمال عنف فى تونس، وكسب الغنوشى قضية رفعها ضد الصحيفة، التى اضطرت للاعتذار له علنًا، فضلاً عن دفع تعويض، وخاصة أن الغنوشى لاجئ فى بريطانيا منذ فترة.

ومن المفيد هنا العودة إلى بداية الحديث عن الخلافات داخل الجماعة، والحديث عن «الداخل والخارج»، وقد بدأ ذلك مع طرح مبادرة وقف العنف عن القادة الموجودين فى «ليمان طرة»، والمعروفين بالقادة التاريخيين قبل أشهر قليلة على حادث الأقصر، ويقول أحد المقربين من القادة التاريخيين فى القاهرة: إن البيان الذى ألقاه «محمد الأمين عبد العليم» فى أولى جلسات قضية تفجيرات البنوك والاغتيالات الكبرى كان واضحًا وقاطعًا وموجزًا «إلى الإخوة أعضاء الجماعة الإسلامية داخل وخارج مصر» بوقف العمليات العسكرية والبيانات المحرضة عليها داخل مصر وخارجها.. وجاء هذا البيان فى سياق عملية مراجعة شاملة لمنطلقات الجماعة النظرية واستراتيجيتها بدأت قبل أشهر.. وفى بيان تال قالت الجماعة الإسلامية: «نظرًا لزيادة الغطرسة الصهيونية فى المنطقة الإسلامية وانتهاك المقدسات الإسلامية، والاستهزاء بنبينا محمد والسيدة مريم العذراء، وإهدار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى، نعلن أننا نقف مع كافة القوى الوطنية وندعو الحكومات العربية والإسلامية إلى وقف التطبيع مع اليهود، ومقاومة التسلط الإسرائيلى فى المنطقة الإسلامية، وذلك بالجهود المخلصة والدعوة الراشدة».

ولكن كيف نظرت قيادات الجماعة فى الخارج إلى المبادرة؟؟.. رأى بعض

هذه القيادات: أن المبادرة ربما صدرت تحت ضغط على القادة التاريخيين باعتبارهم «أسرى» فى السجون، ثم صدر بيان عن قيادات الخارج طالب بشروط لوقف العنف، وعلم أن البيان صدر عن «رفاعى أحمد طه» الموجود فى أفغانستان، ويعدّ قائد الجناح العسكرى للجماعة الإسلامية، الذى كتب مقالات فى نشرة «المرابطون» التى تصدرها الجماعة (العدد رقم ٣٠) قال فيه: «إنه إذا قدم النظام خطوة ستقدم الجماعة عشر خطوات»، وتلخصت مطالب الجماعة فى الإفراج عن المعتقلين، وعدم تحويل أعضاء الجماعة إلى المحاكم العسكرية، وتعليق أحكام الإعدام الصادرة عن هذه المحاكم.

ثم توالت بعد ذلك أحداث العنف التى بدأت بحادث مقتل عشرة من رجال الشرطة فى «أبو قرقاص»، وكان أول بيان أعلن تبنى الجماعة الإسلامية لحادث الأقصر، صادرًا فيما يبدو عن «رفاعى طه»، وجاء فيه أن خمسة عشر من أعضاء الجماعة قاموا بمحاولة لخطف عدد من السائحين؛ للمطالبة بالإفراج عن الشيخ عمر عبد الرحمن من سجنه فى الولايات المتحدة، واتضح بعد ذلك أن الشيخ عمر عبد الرحمن (كما نشرت الصحف) يدين الحادث، ولا يقر خطف الرهائن للمطالبة بالإفراج عنه.. كما أن عدد المهاجمين كانوا ستة فقط، وهكذا بدا واضحًا أن من أصدر البيان «تسرع» على حد تعبير أحد قادة الجماعة فى أوروبا - فى إصدار بيانه دون مشورة أحد.

وتصاعدت مشكلة البيانات فى الأسبوع الثانى من ديسمبر ١٩٩٧ بالبيان الذى أصدره «أسامة رشدى» - مسئول الإعلام فى الجماعة فى الخارج - ينفى فيه مسئولية الجماعة الإسلامية عن الحادث، وقبل مضى أربع وعشرين ساعة كانت وسائل الإعلام تنقل بيانًا آخر، ينفى النفى، ويؤكد المسئولية عن الحادث، مما اضطر «أسامة رشدى» إلى توقيع بيان باسمه، أرسله إلى صحفى مصرى يعمل فى مكتب صحيفة عربية يؤكد فيه بيانه الأول بنفى المسئولية!.. واتضح أن سبب الخلط هو عدم التنسيق، إلا أن أحد العناصر، والموجود فى لندن، كان كدأبه طرفًا فى حملة البيانات والتصريحات يساعده فى ذلك صحفى أو اثنان من

الصحفيين البريطانيين، ولا يدخر هذا الناشط أى جهد للاستحواذ على أضواء الإعلام، وعندما تقرأ تصريحاته تتصوره تنظيمًا قويًّا كاملاً قائمًا بذاته، وما هو إلا عضو سابق فى جماعه الجهاد، ثم انشق على «د. أيمن الظواهرى».. وهذا الشخص هو الذى أثار زوبعة فارغة حول وساطة بين الإسلاميين والسلطة فى مصر عبر وسيط فى لندن، واتضح بعد ذلك أن الخبر كله مجرد فبركة لجذب الاهتمام إليه وإلى شخص آخر يقال إنه صحفى مصرى.. وهذا الشخص، الذى يسعد كثيرًا بأن الرئيس مبارك قصده شخصيًّا فى تصريحاته، وآخرين غيره، مثل «مصطفى كمال» الملقب بأبى حمزة المصرى، يملأون وسائل الإعلام بتصريحات وبيانات تسهم فى التسطيح والخطابة، والتى سيطرت على كل ما نشر وأذيع بعد حادث الأقصر، ويذكر أن الأخير (أبا حمزة المصرى) مواطن بريطانى من أصل مصرى، ولم يعرف عنه أى علاقة بأى تنظيم داخل أو خارج مصر، سوى أنه تطوع من بريطانيا للذهاب إلى أفغانستان. ويقول معظم من كانوا فى أفغانستان ويقيمون فى أوروبا بأنه لم يقم بشىء ذى بال، ويكادون يتنصلون من معرفتهم به.

وتشير المعلومات الضئيلة التى توافرت عن حادث الأقصر إلى أن من قاموا به (خمسة منهم من طلبة الجامعات فى الصعيد) لم يكونوا معروفين لدى الأمن، ومن ثمّ ربما كانوا جماعة صغيرة تتبع إحدى الجماعات، ولا علاقة لها بقيادتها ـ كما قال بيان النفى للمسئولية الصادر عن الجماعة ـ وربما كانوا فرطًا من الجماعة الإسلامية يمكن أن يمثل مقدمة لتناثر المزيد من هذه العناقيد الصغيرة، التى لايمكن السيطرة عليها ولا حساب مخاطر وجودها، كما يقول أحد المقربين من قيادة الجماعة الإسلامية فى مصر، وذلك هو ما يخشاه بعض المراقبين من انفراط عقد الجماعة فتستحيل بعد ذلك السيطرة على بؤر العنف طالما لا تخضع لقيادة.

*** أصابع إسرائيلية:**

مازال الغموض يكتنف إلى الآن مجزرة الأقصر ومازال السؤال الصعب: من هى «الجبهة» التى تقف وراء العملية؟ دون إجابة شافية.. وفى الوقت نفسه

مازال هناك كثير من الملابسات الغامضة، منها كيفية مقتل الإرهابيين الستة فى إحدى المغارات، ولماذا لم يتواجد أى سائح إسرائيلى فى مكان الحادث ساعة وقوعه؟ ولماذا ألغيت زيارة مجموعة سياحية إسرائيلية إلى الدير البحرى فى آخر لحظة؟ ثم هل هى الصدفة وحدها التى حملت إسرائيل على إقفال حدودها مع مصر منذ فجر ١٧ نوفمبر يوم وقوع المجزرة، وحتى السادسة من فجر اليوم التالى بحجة البحث عن فارٍ من وجه السلطة المحلية الإسرائيلية، قيل إنه شوهد يتجول فى المنطقة الحدودية؟ صحيح أن خمسة من الإرهابيين الستة ثبت أنهم من طلبة جامعات الصعيد، لكن لا أحد يستطيع الجزم بأن القتلى فقط هم كل المنفذون للعملية، كما لا يعرف أحداً إلى أى تنظيم ينتمون؟ وما أهدافهم الحقيقية من وراء ضرب السياحة بالذات؟ ومن الرأس المدبر والمحرك الأساسى لهذه العملية؟

المعلومات التى أوردتها إحدى المجلات العربية الصادرة من باريس فى ١٩٩٨/١/٢٣، تفيد بأن هناك حوالى ١٢٠٠ مصرى فى الشريط الحدودى اللبنانى يتلقون تدريباتهم على يد ضباط إسرائيليين، يعدونهم لتنفيذ المزيد من العمليات التخريبية داخل مصر.. وأصل الحكاية يعود إلى أنه خلال المراحل المختلفة للحرب الأهلية اللبنانية، استعان حزب الكتائب، ومن بعده القوات اللبنانية ثم تنظيم حراس الأرز بقيادة «إتيان صقر ـ أبو أرز» ببضعة عشرات من المصريين الذين خدموا فى الجيش المصرى، واستخدموهم فى القتال ضد الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية، وللعمل فى مهام محددة، كقناصة أو كخبراء فى إعداد المتفجرات والتفخيخ. وعند عودة السوريين إلى بيروت، بعد الانسحاب الإسرائيلى من العاصمة اللبنانية «بيروت» فى بداية التسعينيات، غادر عدد كبير من تنظيم «القوات» و«حراس الأرز» بيروت الشرقية إلى الشريط الحدودى، وقد اصطحب «أبو أرز» عدداً كبيراً منهم، خلال هروبه إلى الشريط الحدودى.

وإذا كان المصريون الذين لجأوا إلى الشريط الحدودى فى تلك المرحلة هم

نواة المتعاونين مع إسرائيل، فقد انضم إليهم فى وقت لاحق بضعة عشرات من المصريين، كانوا قد لجأوا إلى لندن خوفًا من أن يسلمهم لبنان إلى حكومتهم، وهناك أجرت جهات معينة اتصالات بهم، وأقنعتهم بمزايا الاستقرار فى الشريط الحدودى، حيث لا سلطة للحكومة اللبنانية ولا خطر من تسليمهم لبلادهم. . ومن المؤسف، أن بعض مدعى الإسلام والمدافعين عنه، ممن يعيشون فى لندن وسويسرا والدول الإسكندنافية، أسهموا فى إقناع عشرات من مريديهم وأتباعهم بالذهاب إلى الشريط الحدودى، للتدريب على الأنشطة العسكرية، بعد أن أقفلت نسبيًا أبواب أفغانستان واليمن والسودان فى وجههم. على أساس أن التدريب هو جزء من «الجهاد»، وأنه لابأس من الاستعانة بـ «العدو»؛ لأن العبرة بالنتيجة مدعين أن التعاون مع اليهود ليس حرامًا إذا كان فى صالح الحركة الإسلامية، وهناك تساؤلات عديدة تثار: من هو «الزعيم الأصولى» الذى شجع المواطنين المصريين على الذهاب إلى جنوب لبنان، خاصة وأنه قام بزيارتهم هناك وزودهم بدفعة معنوية معتبرًا أن ما يقومون به هو «جهادى». .

أما الباب الثالث الذى فتح فى وجه المصريين كى يعبروه إلى الشريط الحدودى فكان باب الإغراء المادى. فقد شجعت إسرائيل اليد العاملة المصرية على القدوم إلى الشريط، مقدمة مغريات مادية، حيث يبلغ راتب العامل فى المجال الزراعى أو النشاطات الأخرى حوالى ١٢٠٠ دولار شهريًا. وقد استعانت إسرائيل باليد العاملة المصرية، بعد تكرار الأزمات مع الفلسطينيين، وإغلاق مناطق الحكم الذاتى؛ مما أدى إلى حرمان الاقتصاد الإسرائيلى من اليد العاملة الفلسطينية.

وهكذا تجمع فى الشريط الحدودى حوالى ١٢٠٠ مواطن مصرى لأسباب مختلفة، ومنهم اختارت المخابرات الإسرائيلية بعناية حوالى مائة مصرى مدرب، حرصت على نقلهم إلى الداخل، فى فلسطين المحتلة منذ أواسط العام ١٩٩٦، بعد انتقال السلطة من حزب «العمل» إلى حزب «الليكود»، ودأبت على تعليمهم تقنيات القتل بلا خوف، واقترنت هذه التدريبات بمرتبات ومخصصات تتجاوز مرتبات «الكوماندوز» الإسرائيلى. وصار كل مصرى مدرب داخل إسرائيل،

وقادر على تطبيق الفنون القتالية ميدانيـًا، يتقاضى ألفى دولار أميركى فى الشهر، ولا يناقش فى المهمات التى تسند إليه فى مراحل لاحقة. والظن الراجح أن هذه المجموعات كانت تعتقد فى بداية الأمر أنها ستشارك «جيش لبنان الجنوبى» تنفيذ عمليات خاصة ضد المقاومة الإسلامية فى جنوب لبنان، إلا أنها لم تستدع ولا مرة من أجل هذه المهمة، على الرغم من كثرة الضربات الموجعة التى تكبدها «لحد» والإسرائيليون معًا.

وسرعان ما تبين أن هؤلاء المصريين يتدربون على مهاجمة المصالح المصرية داخل الأراضى المصرية، بدليل أن التدريبات شملت تعرف مجسمات للمناطق الحيوية المصرية، . كالصناعات الضخمة، والأماكن السياحية، وبينها آثار الأقصر التى كانت مسرحًا للمجزرة!!.. ومن هؤلاء المائة، اختارت المخابرات الإسرائيلية مجموعة من عشرة أشخاص، وهم الذين أبدوا مهارة فائقة، وأخضعتهم لمعسكر تدريبى خاص داخل الشريط الحدودى، تحت قيادة أحد كبار الضباط الإسرائيليين، وهو الذى أشرف على عملية الأقصر تدريبًا وتابع تنفيذها ميدانيـًا عن طريق اللاسلكى. وهذا الضابط اسمه «مائير شافيت»، وهو واحد من مجموعة ضباط إسرائيليين، تلقوا تدريبات عالية جدًّا على المستويين المخابراتى والعسكرى فى معهد أميركى متخصص، وعلى مدى خمسة أعوام، وهو يعرف جيدًا المواقع الصناعية والسياحية المصرية بدليل أنه دخل مصر مرات عدة بصفته عالم آثار بلجيكى، وقد انقطعت زياراته إلى القاهرة بعدما ارتابت المخابرات المصرية فى تحركاته، وتولت مراقبته مراقبة دقيقة.

وقد زار «الزعيم الأصولى» الذى أسهم فى عملية تجميع المصريين فى الشريط الحدودى المعسكر، وتحدث إلى مجموعة العشرة وحثهم على الاستشهاد فى سبيل إعلاء كلمة الإسلام (!) وأبلغهم بأن الوقت قد حان لضرب النظام وتركيعه!.. وتحدثت المعلومات الأمنية عن دور جهاز الأمن فى جيش لبنان الجنوبى فى اختيار الأشخاص المصريين المرشحين والاتصال بهم وإغرائهم، ومن وسط المصريين الآخرين، الذين وصلوا عن طريق أصوليى لندن. وأورد التقرير

الأمنى أسماء أشخاص من «آل عبد الله»، وآخر اسمه «أصيل رسلان»، لعبوا دوراً مهماً فى تجنيد المصريين، بالإغراءات المادية والمعنوية. وكان هؤلاء يبحثون عن أشخاص لهم خلفية عسكرية وخدموا فى الجيش المصرى، ثم تركوه بعد انتهاء خدمتهم العسكرية.. وتقول مصادر أمنية لبنانية: إنه كانت هناك متابعة لتجنيد المصريين عن طريق عملاء مزدوجين. والمعروف أن كثيراً من العاملين فى الأجهزة التابعة لجيش لبنان الجنوبى، يزودون الأجهزة الأمنية اللبنانية وتلك التابعة للمقاومة الوطنية، بمعلومات دقيقة عن كل ما يجرى فى الشريط الحدودى، وهى المعلومات التى تمكن المقاومة اللبنانية من تنفيذ عمليات نوعية مؤثرة.

ولكن الأجهزة اللبنانية، وإن كانت قد استطاعت توقع عمليات منسقة ضد أهداف مصرية، إلا أنها أخفقت فى توقع توقيت عملية الأقصر، لأن مجموعة العشرة أخضعت لمعسكر تدريب مغلق لفترة طويلة امتدت عدة أشهر، وتحت سيطرة إسرائيلية مباشرة بمعزل تام عن جيش لبنان الجنوبى.

وساق التقرير الأمنى مبررات مبنية على معلومات للتعاون الإسرائيلى - الأصولى - المصرى، أهمها من الجانب الأصولى:

١ - أن السلطات الأمنية المصرية نجحت قبل عملية الأقصر فى محاصرة الإرهاب، بحيث لم تقع أية عملية مؤثرة فى الفترة السابقة، وتمكن جهاز الأمن المصرى من اختراق الجماعات الإرهابية وتوجيه ضربات إجهاضية لها.

٢ - أن الوضع فى أفغانستان أغلق أراضى هذه الدولة نسبياً أمام النشاطات التدريبية الخارجية، وخاصة بعد التعاون الباكستانى مع مصر فى متابعة امتدادات الإرهاب.

٣ - إغلاق الساحتين اليمنية والسودانية نسبياً أمام حركة الإرهاب الخارجية.

٤ ـ ظهور النظام المصرى بمظهر قوى، وخاصة بعد نجاحه فى تحقيق طفرة اقتصادية مميزة ومشاريع تنموية، شملت لأول مرة كل الخريطة المصرية، مما أفشل مخطط الإرهاب فى ضرب الاقتصاد المصرى لزعزعة هذا النظام.

أما المبررات الإسرائيلية التى أوردها التقرير فهى التالية:

١ ـ القلق الإسرائيلى «والأميركى» من تنامى الدور السياسى المصرى فى الشرق الأوسط وإفريقيا، واتباع الحكومة المصرية سياسة عربية مستقلة، تجاه مفاوضات السلام، وأزمة لوكيربى، والحصار الاقتصادى ضد الشعب العراقى. فالواضح أن هناك دورًا تلعبه القاهرة على مستوى المنطقة، فى لبنان وسورية والأردن والضفة الغربية المحتلة، يزعج إسرائيل ولا ترتاح له واشنطن. وقد سبق لواشنطن أن أعربت عن عدم ارتياحها لبعض جوانب السياسة المصرية الخارجية، وإسرائيل تتسلل من هذا «الانزعاج»، بالوسائل المتاحة كافة، من أجل إرباك النظام المصرى فى عمليات مخابراتية، أو أزمات اقتصادية، أو صدامات مع الحركات الإسلامية، من أجل تحييد مصر فى هذه المرحلة من المفاوضات.

٢ ـ أن الاقتصاد المصرى يعتمد على القطاع السياحى بنسبة عالية ـ تبلغ ٤٠ فى المائة أحيانًا ـ وضرب المدخول السياحى المصرى، فى السنوات الأخيرة من التسعينيات، يعنى تمكين السياحة الإسرائيلية من الاستقطابِ المريح لأعداد هائلة من السياح كانوا يقصدون مصر، بعدما تعرضت السياحة الإسرائيلية لنكسات عدة بسبب مقاومة الداخل ومقاومة الخارج، خصوصًا على الحدود اللبنانية الشمالية مع إسرائيل.

ويقول مراقبون سياسيون: إن ما حصل فى الأقصر يتجاوز فى مداه ومضمونه الحقيقى وأبعاده الحقيقية الأعمال التخريبية المألوفة، لأنه يمس شريانًا حيويًّا جدًّا من شرايين الاقتصاد المصرى، وهو عمل يتجاوز «التقاليد

الإسلامية» والمفاهيم الإسلامية المعتدلة والمتطرفة معًا، والمواجهة التى حصلت فى الأقصر لاتستفيد منها إلا إسرائيل.

وهذا ما يفسر فى نظر المراقبين، شعور قادة إرهابيين يمضون عقوبات فى السجون المصرية بالقلق من عملية الأقصر، وإعلانهم بعدها مبادرة لوقف العنف، فى حين لزمت قيادات الإرهاب فى الخارج الصمت واستقال محامى الأصوليين د. منتصر الزيات، معتبرًا أنه طعن فى الظهر من قبل قيادات الخارج، وخاصة تلك المقيمة فى لندن، والتى تورطت على ما يبدو مع الإسرائيليين فى عملية الأقصر. ولكن السؤال المطروح أيضًا هو: لماذا امتنع «حزب الله» عن إبلاغ السلطات المصرية بما لديه من معلومات حول «المجموعة المصرية» فى الشريط الحدودى، وهو مصدر معظم المعلومات اللبنانية عنها؟!

* * *